

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

بناء الدولة بين النظرية والظاهرة: دراسة مقارنة في المجالين الغربي والعربي

State Building Between Theory and Phenomenon: A Western and Arab
Comparative Study

youcef chouiha يوسف شويحة

أستاذ مساعد أ، جامعة عمارثليجي الاغواط ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية
Assistant Professor, Ammar Thleji University, Laghouat, Faculty of Law and Political
Science, Department of Political Sciences
الايميل المهني للباحث y.chouiha@lagh-univ.dz

تاريخ القبول : 2021-06-24

تاريخ الاستلام: 2021-01-29

الملخص:

يعتبر البحث في ظاهرة الدولة من أوسع مجالات البحث في التاريخ الإنساني عامة والتاريخ السياسي خاصة، هذه الدراسة جاءت كمحاولة للكشف عن أسباب ومظاهر اكتمال نموذج الدولة في الغرب مقابل عدم اكتماله عربيا، ومن النتائج المتوصل إليها هو أن هيمنة النموذج الحضاري الغربي أكاديميا وماديا أدى لهيمنة نظرية الدولة الغربية مقابل ضعف النموذج الحضاري العربي وبالتالي ضعف نظرية الدولة العربية التي أنتجت في سياقها، بالإضافة لضرورة تفكيك عملية التفهيم وإعادة نقد المفاهيم الغربية من أجل بناء مفاهيم تعكس المجال الثقافي والحضاري العربيين.

الكلمات المفتاحية: الدولة، بناء الدولة، نظرية الدولة.

Abstract:

Research on the phenomenon of state is deemed one of the most intricate and multifaceted realms in the political and human history at large. The present paper attempts to uncover the reasons and manifestations of the state model in the West as opposed to the challenges of its incompleteness in the Arab world. The study yielded that predominance of the Western model in academia and the political world led to hegemony of the Western theory of State in a context characterized by an ailing Arab model. We denote to the importance of deconstructing the process of conceptualization by criticizing the Western concepts in an attempt to construct anew concepts that reflect the specificities of the Arab culture and civilization.

Keywords: the state, State building, state theory

مقدمة:

تكتسي ظاهرة الدولة أهمية بالغة في النقاش الفكري والفلسفي سواء كان هذا النقاش تأسيسيا كمحاولة البحث في الآراء النظرية المفسرة لنشأة الدولة مثل ما قدمته الفلسفة السياسية كنظريات العقد الاجتماعي، أو ما قدمه الفكر الإسلامي كفكرة العصبية عند ابن خلدون والأمثلة كثيرة في ذلك، أو نقاشا نقديا مثل تقييم موضوع وشكل الدولة من حيث فاعليتها ومستقبلها وقدرتها على تدير الشأن الاجتماعي للأفراد، مثل المدارس الفلسفية المتأخرة نوعا ما كالليبرالية والماركسية، فالأمر يتعلق بأبرز الظواهر الإنسانية التي بني عليها الفكر الاجتماعي ممثلا بمدارس علم الاجتماع أو الفكر السياسي باعتباره الحاضنة التي ترعرع فيها مفهوم الدولة، سواء كان هذا الفكر ثيوقراطيا في مرحلة ما أو عقليا في مراحل أخرى، وهي كظاهرة إنسانية واجتماعية بالأساس أهميتها تنبع من تعبيرها عن الاجتماع الطبيعي للأفراد¹.

كما ينبع التحدي الأساس الذي يواجه الباحث في إعداد مثل هذه الدراسات في طبيعة العلوم الاجتماعية عموما في المنطقة العربية حيث تتسم بمماثلة الثقافة الغربية، وبالتالي غياب الخصوصية التي يمكن أن تنتج مجموع الافتراضات والنظريات العلمية، مما أفرز نوع من التطابق مع تصورات تلك الثقافة الغربية المهيمنة²، لتصبح الدراسات الاجتماعية عموما بما فيها العلوم السياسية تابعة للأجندة البحثية الغربية، وبالتالي وجود فجوة كبيرة بين عملية البناء النظري التي تمت في سياق ثقافي وحضاري واجتماعي غربي وبين واقع وسياق مختلف تماما، له ما يميزه من خصوصية ثقافية وحضارية نابعة من الاختلاف في القيم والموروث التاريخي للمجتمعات العربية، وهنا تم بناء إشكالية تحاول استيعاب هذا الموضوع، وتمثلت فيمايلي:

كيف أثر السياق التاريخي و الثقافي الغربي لنظرية الدولة على مفهومها ودورها الاجتماعي في المجال العربي؟
أما فرضية الدراسة كانت كالتالي: هناك علاقة بين السياق التاريخي والثقافي لنظرية الدولة ومدى حيادها أو انحيازها التفسيري.

أما الأهداف المراد بلوغها من هذا الموضوع فهي الوقوف على المراحل التي تطورت من خلالها ظاهرة الدولة وتتبعها وفق رؤية تاريخية على المستوى ألتنظيري وصولا إلى المستوى الوظيفي أو الاجتماعي الذي بدوره عرف تطورا وديناميكية اختلفت فاعليتها باختلاف السياق الثقافي والجغرافي للمجتمعات الإنسانية، حيث تباينت تجارب البشر في بناء الدولة ومدى الاستفادة منها وهنا يظهر المثال الأبرز لقياس هذا التباين وفهمه من خلال البحث في التجربة الغربية وباقي التجارب غير الغربية لاسيما العربية منها، هذه الأخيرة التي ولغاية اليوم لم تحسم الأسئلة المركزية في مسألة بناء الدولة والمتمثلة أساسا في شكل وهوية هذه الدولة.

وستتم مناقشة هذه الأفكار انطلاقا من العناصر التالية :

المحور الأول: الإطار الجامع لمفهوم الدولة.

المحور الثاني: نظرية الدولة في السياق الغربي وأسبقيات التفسير والوظيفة

المحور الثالث: ظاهرة الدولة في السياق العربي تجارب مختلفة وواقع واحد

المحور الرابع: تحديات بناء وتطبيق نظرية للدولة في المجال العربي

الخاتمة

المحور الأول: الإطار الجامع لمفهوم الدولة

يعبر الإطار الجامع لمفهوم الدولة عن تلك التصورات ما قبلية التي يكاد يتفق عليها جل المفكرين اتفاقا ضمنيا أو صريحا باختلاف ثقافتهم وفلسفاتهم قديما وحديثا، وانطلاقا من فرضية أن الإنسان يسعى للتعایش ضمن الجماعة أكثر من الوحدة والتفرد وبالتالي إمكانية وجود كيان يجمع الإرادات الإنسانية بمختلف توجهاتها من اجل تنظيمها وتدير شؤونها، سواء كان هذا التنظيم في شكله البسيط أو المعقد، وهذا ما أصطلح عليه لاحقا بمفهوم الدولة، بغض النظر عن التعريفات التي قدمت للتعبير عنها، حيث تعتبر الدولة نتيجة حتمية بل تتويج للعقل والاجتماع الإنساني الذي يسعى لتأمين حياة الفرد في جميع مستوياتها وتجلياتها، ومع صقل العقل البشري في نماذج

أوغسطين وغيرهم ليصبح مفهوم الدولة تعبيراً خالصاً عن رؤية الكنيسة والقديس بدل رؤية الفيلسوف، الأمر الذي خلف ممارسات أثرت على المجتمع والعقل الأوربيين فيما بعد تأثيراً أنتج تياراً يرفض دينية الدولة وهذا ما اصطلح بالتيار العلماني الذي تبلور مع بداية عصر التنوير وفلسفاته بجميع تجلياتها الحداثية كالدولة المدنية ودولة الحقوق والدولة المتدخلة والدولة الحارسة،

هذا ما تحاول بعض الجهود التنظيرية كالنظرية البنوية تبريره من خلال رفضها الخطاب العلمي السائد وغير المشكوك في مسلماته والداعي إلى قدرة العقل العلمي للتوصل إلى أطر تفسيرية للظواهر المتلازمة في عالم متغير وحساس من خلال قوانين يتم ضبطها، هاته الظواهر التي يمكن ملاحظتها بشكل مستقل من قبل المحلل القادر على الفصل بين ذاتيته وموضوع البحث فهي حسب بيتر بيرجير و توماس لوكمان تنطلق من الأسئلة المرتبطة بالعوامل المقررة للسلوك السياسي والتطبيقات السياسية، إن الرؤية غير التراكمية لهذه النظرية تقوم على أن معرفة الواقع شيء مستحيل بسبب صفة التغير الناتجة عن خضوعه لتأثيرات خارجية، ولعل الظواهر السياسية هي في صميم هذا الاستنتاج، وبالتالي فإن الانطلاق من مقولات توصل إليها الخطاب العلمي مثل تنميط السلوك الإنساني وبالتالي تنميط آلية التفسير سوف يعني في هذا المجال خلق عالم صنعته هذه المقولات وهذا ما تعكسه عدم القدرة على التطابق التي ميزت مثلاً العقل الحداثي بما فيه الفكر السياسي الغربي على باقي النماذج الإنسانية الأخرى، ونظرية الدولة هي مؤشر واحد وليس وحيد على هذا الفشل فلكون أن الأسس الاجتماعية، بالنسبة لهذه النظرية، تتكون من مجموعة من النماذج والأنماط المختلفة التي يعيشها العالم، فهي إذن بالضرورة متنوعة. وغير قابلة للحصر والتحديد.⁴

أما في الحالات غير الغربية فنجد أن الفلسفات السياسية ساهمت في إنتاج مفاهيم تعبر وتستوعب ظاهرة الدولة فالتراث الإسلامي قدم مفهوم الدولة باعتبارها رمز للعدل كقيمة تتأسس عليها الدولة، حيث يعيش الأفراد في إطار سوسيو- ثقافي يتميز بالترايب والتكاتف والتآخي بين أفراد المجتمع الذين يعيشون حياة دنيوية هي بمثابة واسطة

مختلفة عبرت عنها الفلسفة الإنسانية بمختلف تفرعاتها، ومن بين التعريفات التي قدمت لها على سبيل المثال لا الحصر أنها كيان متواجد على أرض محددة ويعيش ضمنها جماعة من الأفراد بشكل مستمر وفق مجال يعكس الروابط القانونية والثقافية بينهم كأفراد، ونتيجة هذا التماسك تقام مؤسسات لتدبير الشأن السياسي والصراعي وتسمى هذه الآلية³ المؤسساتية بالحكومة، وتدار علاقة هذه الدولة مع باقي الدول عن طريق الاعتراف الدولي الذي يضمن لكل دولة سيادتها على إقليمها ومجالها الإنساني والجغرافي.

لذا أصبحت الدولة تعبيراً عن تلك الفلسفات التي نادى بها أصحابها بتقديم أطر نظرية لفهم ظاهرة الدولة ونتائجها وتطبيقاتها على أرض الواقع، وبظهور هذه المدارس الفلسفية سواء كانت يونانية أو رومانية وحتى شرقية أو عربية أو حديثة أو معاصرة بظهورها بدأ مفهوم الدولة يتعدى عن المفهوم الجامع المحايد إلى المفهوم المؤدلج والمنحاز والممتلئ بقناعات الفلاسفة وخبرات الجماعات السياسية فيما بعد، فنهاية المفهوم الجامع كانت ببداية التنظير لفكرة الدولة ليس التنظير كمنهجية علمية بل كإطار قبلي من مختلف المدارس الفلسفية من القديم إلى اليوم، في حين أن هذا المفهوم المحايد لا يكاد ينقطع غير أنه يتوارى خلف الإيديولوجيات التنظيرية السائدة فقط لا أكثر، ثم ما يمكن القول عنه أنه عملية انتقال من المفهوم إلى التفهيم حيث عملية التفهيم هي تعبير عن ذاتية الفيلسوف وإيديولوجيته ونموذجه المعرفي، عكس عملية المفهوم التي تعكس هوية الظاهرة ومكوناتها الحقيقية بدون أي تدخل للخصائص الإنسانية للباحث أو الفيلسوف،

أولاً- بداية بناء المفهوم الجامع للدولة

هذا ما يمكن رصده في المراحل الأولى من تشكل العقل الفلسفي لاسيما الفلسفة اليونانية بدرجة كبيرة، حيث إذا ما تمت معاناة الأدبيات السياسية حول الدولة نجد أن مفهوم ونظرية الدولة اتسم بكثير من السمو الأخلاقي والرؤية الميتافيزيقية المثالية التي لم تكن قد امتزجت بعد بالخصوصية الثقافية للحضارة اليونانية ثم الرومانية فيما بعد، وهاهو عصر الكنيسة يمتلئ بمفهوم الدولة الدينية كما قدمه الفلاسفة القديسون أمثال توما الاكويني وسانت

للدولة بل على العكس من ذلك تم إنتاج نظريات كثيرة مما انعكس على الواقع الاجتماعي في صورة دول بأشكال مختلفة وفلسفات اجتماعية متباينة ومتنافسة ومصالح متضاربة.

ثانيا- الفرق بين المفهوم والتفهم

إن أهمية التفريق بين المفهوم والتفهم تنبع من كونه:

- يفسر لنا عدم وجود نظرية محايدة لبناء الدولة يمكن تعميم افتراضاتها ونتائجها.
- يساعدنا على الاستفادة أكثر بمقارنة النماذج النظرية المختلفة للدولة بعد ما كانت المقارنة تتم بطريقة وصفية أصبحت مقارنة نقدية علميا وإيديولوجيا.
- يحيلنا إلى الأسباب الحقيقية التي تمنع من بناء نظرية للدولة ذات خصوصية ثقافية وجغرافية مثل غياب نظرية عربية للدولة أو نظرية إسلامية أو نظرية أفريقية.
- يدعم القدرات البحثية لإعادة بناء نظريات جديدة للدولة تستجيب للضوابط والضغط السابقة المتعلقة بالتفهم كما يضعف الانبهار بنموذج الدولة الحديثة في الغرب.
- إن الانطلاق من فرضية وجود تفهم لظاهرة الدولة لا يعني بالضرورة الحكم بفشل هذا التفهم أو فشل النموذج السائد اليوم مثل النموذج الغربي للدولة بل هو يصنف كمحاولة لإعادة تقييم للأفكار والنظريات السياسية السائدة ثم إعادة الاستفادة منها وفق منهج جديد يراعي معيار بناء النظرية على أساس علمي أكثر حيادية مقارنة بالسابق، وإعادة قراءة الفكر السياسي الغربي مثل نظرية الديمقراطية والليبرالية والعدالة وفق أسس علمية يمكننا من إعادة فسح المجال للأفكار السياسية غير الغربية من بناء نظريات سياسية متماسكة ولو في شقها المنهجي ثم التفسيري وليس العكس.

المحور الثاني: نظرية الدولة في السياق الغربي

وأسبقية التفسير والوظيفة

لا يمكن الجزم بأسبقية الغرب في إنتاج ظاهرة الدولة بالمعنى الزمني سواء على المستوى التئوري أو المستوى الواقعي فالحضارات الشرقية صينية وإسلامية وهندية وفارسية وأفريقية كلها عرفت تجارب متباينة من حيث البناء

لحياة أخرى لاحقة تتحد فيها قيمة الفرد على مدى استقامته في حياته السابقة، هذا التفهم الإسلامي للدولة أنتج نوع خاص من السلطة يجمع بين المسؤولية والاستقلالية حيث يعتبر الحاكم مسؤولاً أمام الله في القيام على شؤون رعيته في مقابل استقلاليته أمام محكوميه بحصوله على الطاعة والولاء منهم دون عصيانه إلا في حالة الخروج عن عقيدة الإسلام كالتوحيد والإيمان بالله والرسول،

إن عملية الانتقال من الدولة كمفهوم محايد إلى الدولة كمفهوم منحاز في التراث الإسلامي لا ترتبط بنموذج دولة المدينة التي أسسها الرسول أو دولة الخلفاء الراشدين لأن تلك النماذج كانت بمثابة تزييل لفكرة الحكم والمجتمع كما جاء بها القرآن والدين حيث مثلت تلك النماذج فكرة الدين لله وفق عالمية وإنسانية الإسلام، فهو كدين لم يستهدف السياق العربي فقط بل كل البشر، ففي إطار عالمية رسالة الإسلام تنتفي مبررات التفرقة على أساس الدين أو العرق، غير أن عملية التفهم لفكرة الدولة بدأت مع تشكل الدولة الإمبراطورية مثل الدولة الأموية التي قامت على أساس عرقي ثم الدولة العباسية والتي بدورها قامت على أساس تصحيح عرقي، وكذلك الدولة الفاطمية فيما بعد وفق أساس الطائفة الدينية ومنظورها الراديكالي للحكم السني الذي كان موجودا في الدولتين الأموية والعباسية، وتوالت تلك النماذج في المجال العربي لغاية الدولة العثمانية والتي بدورها مزجت بين المكون الديني – الصوفي والمكون العرقي غير العربي.

إن نهاية المفهوم الجامع في الفكر الإنساني لظاهرة الدولة وبداية مرحلة التفهم لها يقابله في الشق النظري ما عبرت عنه بعض النظريات مثل نظرية العقد الاجتماعي بالانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة التعاقد وتأسيس المجتمع المدني والسياسي، حيث حاول كل من هوبز- لوك- روسو الإفصاح عن رؤيتهم لشكل الدولة وهويتها ووظيفتها وهنا برز الاختلاف بين هؤلاء، حيث أنه اختلاف في التفهم لظاهرة الدولة بعدما كانوا قداما متفقين على مفهوم جامع هو ضرورة بناء دولة تضمن للإفراد حقوقهم وأمنهم ولكن بدون اتفاق بينهم على شكل ومنهجية هذا البناء، والأمثلة كثيرة في هذا السياق فاتفاق فلاسفة من مختلف الثقافات والأزمنة على ضرورة بناء نظرية للدولة لم يؤدي بالضرورة لبناء نظرية واحدة عامة

عملية التفهيم غير المحايدة والمنحازة، وتزامن هذا التوجه بدافع قوي تمثل في دخول الغرب الأوروبي في مرحلة التنوير وبداية عصر الحداثة والسعي لتحرير العقل من الضوابط الدينية التي كانت تقيدته، وهذا ما جعل عملية التفهيم تتم وفق نموذج معرفي قوامه النزعة المادية - الداروينية في تفسير الظواهر، ولكن بتبرير عقلي محايد هذا ما ظهر جليا في تخصصات مثل علم النفس والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع فيما بعد والسياسة والاقتصاد لاحقا، وبالتالي فعملية التنظير للدولة كانت تتم في هذا النموذج المعرفي الجديد وهو ما انعكس بدوره على عملية بناء الدولة الحديثة في أوروبا باعتبارها دولة عقلية، هنا عكف فلاسفة الحداثة الأوروبيين على انتاج الفكر السياسي الغربي للدولة وكانت البداية بفلاسفة العقد الاجتماعي هوبز- لوك - روسو ثم هيجل وصولا لماركس وماكس فيبر، ونحن هنا لسنا بصدد استعراض هذه النظريات بل محاولة تقييمها أو محاكمتها على مدى حيادها العلمي ودرجة انفصالها عن السياق الحضاري الغربي ومدى قدرتها على استيعاب المجال الإنساني ككل وفق مؤشرات تاريخية ومنهجية، لكن لاستكمال هذا التقييم يجب الانطلاق من فرضية أن انتشار نموذج الدولة الحديثة بمفهومها الأوروبي والغربي في جميع أنحاء العالم ليس دليلا على حيادها كمنظرة علمية وكممارسة، بل دليلا على انتصارها كنموذج معرفي وحضاري كما تم تقديمه سابقا.

أولا- بداية بناء المفهوم في الغرب:

الدولة بالمفهوم الغربي وعلى سبيل المثال لا الحصر حسب جوزيف شتراير هي دلالة على الاستمرارية في المكان والزمان لجماعة بشرية كي تتحول إلى دولة والتي لن تتكون إلا بالعيش والعمل معا في مجال جغرافي محدد، ونماذج تنظيمية أساسية لإدارتها مع ضرورة وجود نسبة من التحضر السكاني لكي يسهل الوصول إلى النظام السياسي، حاول هذا المفهوم أن يحاكي ظاهرة الدولة التي كانت في بداياتها في أوروبا بالتزامن مع الصراع الفكري بين السلطتين الدينية والدنيوية، هذا الصراع الذي استمر طيلة العصور الوسطى والذي تعود جذوره إلى التراث الإغريقي خاصة أفكار أرسطو والذي استمر قرابة عشر قرون انتهت ببداية عصر النهضة الأوروبية والتفكير العلمي- العقلاني وتزامن ذلك مع تفكيك النظام الإقطاعي وازدياد نفوذ الطبقة الوسطى على حساب نفوذ رجال الكنيسة و النبلاء، مما أدى لتراجع المؤسسات الإقطاعية

الاجتماعي والمؤسساتي المعبر عن ظاهرة الدولة، غير أن فكرة الأسبقية مرتبطة هنا بمعيار الاستمرارية والتطوير التي ميزت التجارب الغربية من الحضارة اليونانية والرومانية إلى غاية اليوم مروراً بالنموذج اللويستفالي، في حين نجد باقي النماذج غير الغربية تعرضت للقطعية الحضارية والمعرفية مع موروثها السياسي خاصة، حيث أصبح النموذج الغربي هو النموذج السائد والمعتمد سواء في الشرق أو الغرب وهذا يرجع إلى عاملين أساسيين:

يتمثل الأول في انتصار الحضارة الغربية بالمعنى المادي، أما الثاني فيتمثل في اعتناق وإتباع غير الغربيين للنموذج الحضاري الغربي على المستويات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، هذا ما ظهر في فترات زمنية ودول محددة مثل العصر الميجي في اليابان أو فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وانهازم اليابان وانهارها بالانتصار الأمريكي وما حصل من تغريب للثقافة اليابانية، أو في حالة تركيا بعد انهيار الدولة العثمانية وبداية النهج العلماني أو في الحالة العربية وما عرفته من محاولات للتحديث التي مثلها مفكرين وقادة سياسيين مثل التيار التحديثي في مصر، وهذا بطبيعة الحال انعكاس ونتاج لعوامل تاريخية مهمة، اجتمعت في ظاهرة الاستعمار والهيمنة التي مارسها الغرب الأوروبي خاصة ثم الأمريكي والغربي عموما على فترات زمنية طويلة على مجتمعات متنوعة ولغاية اليوم.

وبالتالي فإن عملية الانعتاق وانعكاسها على تحرير الموروث الثقافي والسياسي لم تتحقق إلا نادرا في حالات معينة مثل الحالة الصينية أو الروسية باعتبارهما قوى عالمية تسعى لإعادة إحياء تراثها بما لديها من إمكانيات في سلم القوة، أما باقي المحاولات مثل الحالة التركية أو العربية فهي محاولات بطيئة بسبب ضعف البديل التنموي والثقافي الجاهز، حتى ولو كانت الحالة التركية أكثر اكتمالا ومقاومة مقارنة بالحالة العربية المتشرذمة بسبب انهيار وهشاشة وتحييد نموذجها الحضاري، ومع هذا الانتشار للنموذج الغربي وفق آليات وسياقات معينة وسيطرته على باقي النماذج الأخرى بدأت عملية التفهيم وفق الرؤية الغربية في الانسياق عبر كل مجالات الحضارة الإنسانية، ومنها المجال العلمي في شقه الإنساني والاجتماعي وهنا أصبحت العلوم الإنسانية والاجتماعية اقل حيادية في المفاهيم المحايدة وأكثر انحيازاً في

لأهمية التسامح الديني والقومي والثقافي داخل الدولة كحماية لحقوق المواطنين وتحقيق سعادتهم كما رأى جون ستيوارت ميل ودينيس ديدرو الفرنسي.⁶

هذه الدولة الحديثة من مهامها توفير حياة طبيعية للمواطنين حسب النظرية المثالية فهي مؤسسة اجتماعية جاءت لتوفر للمواطنين أفضل سبل العيش والأمن عكس ما كانوا يعيشونه في حالة الطبيعة، وهنا أكد مفكرين أمثال مونتسكيو على قيمة الحرية السياسية وقيمة الحرية الاقتصادية كما جاء به آدم سميث، وأن مهمة هذه الدولة هي حماية المواطنين من عدوان الدول الأخرى وتنفيذ القانون وتحقيق العدالة والقيام بالاعمال والخدمات العامة، وهذا كله ما جعل الدولة اليوم بمثابة مراقب مستقل عن العلاقات الاقتصادية لمواطنيها.

ثانيا- نظرية الدولة في الغرب وتعميم السياق الاوربي:

عند الحديث عن الفكر السياسي الغربي لا يمكن حصر الأفكار التي تناولت فكرة الدولة، فليس مبالغا حين نقول أن الفكر السياسي الغربي هو فكر الدولة ومحاولة التدليل على ذلك له عدة مداخل ولعل أهمها هو حجم النظريات التي قدمت لتفسير نشأة الدولة الغربية الحديثة والتي حاولت الوقوف على المنهجية التي سلكتها ظاهرة الدولة حتى تصل إلى وضعها الحالي، إن محاولة استعراض هذه النظريات ليس من باب استعراض الأفكار المجردة، بل ينظر إليه من باب خصوصية هذه الأفكار كانعكاس لثقافة أوروبية ومسيحية والتي في أقصاها أفكار غربية، لكنها ليست عالمية رغم محاولة جعل منطوقها الدلالي يبدوا محايدا، فنظرية الدولة كما قدمها فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة جون لوك أو كما قدمها هيغل أو ماكس فيبر هي نظريات حضارية أوروبية تمت صياغتها بألفاظ عامة ومحايدة مثل العقل والحرية والإنسان، انطلاقا من كون أصحابها فلاسفة إنسانيين وعقليين، ومن نماذج التعميم على سبيل الذكر لا الحصر التي حصلت لنظرية الدولة الأوروبية على باقي السياقات الثقافية غير الغربية خاصة العربية ما يلي:

1- الدولة المستمدة من الحكم المدني: يعتبر المفكر الانجليزي جون لوك المولود 1632 بما قدمه من أفكار حول نشأة الدولة النموذج الليبرالي والأوروبي الأكثر تعميما لمفهوم

وبدأت ظاهرة الدولة الناشئة في فرنسا وانكلترا في النمو وانتهاج سياسة مركزية وتحويل ما لدى الإقطاعيين من تعهدات عسكرية للدولة، وتعهدات نقدية في شكل ضرائب والاستغناء عن الجيوش الإقطاعية بجيوش نظامية ذات رواتب، هذه السمات لم تكن بنفس الانتشار والتطور فحول مثل بريطانيا وفرنسا كانت أكثر نضجا من دولة كألمانيا خاصة في الفترة من القرن 13 للقرن 14 حين ظهر مفهوم السيادة وانتقال الولاء من الكنيسة للدولة، وما تم من تطوير للمؤسسات الأمنية والمالية وتنظيم القضاء وإعادة النظر في ملكية الأراضي وتوحيد الضرائب واستمرت عملية البناء وفق خط مستمر متقطع أحيانا نتيجة الظروف الداخلية لتلك الدول والصراع على العرش وانتشار فكرة السلطة الإلهية للملوك، فسلطة الكنيسة السابقة انتقلت إلى الملوك من خلال هيمنة جديدة مارسها الدولة في أوروبا على الرموز والمقدسات، كما أن قوة الدولة هي من قوة سلطانها وهذا ما خلق الحق في الثورة مثل ما حصل لاحقا كالثورة الانجليزية 1866م والثورة الفرنسية 1789م، وهنا بدأ التفريق بين الدولة والحكومة في الفكر الأوربي كما ذهب إليه هارولد لاسكي 1893م حيث فرق بين الدولة التي هي الجهاز بينما الحكومة هي الأشخاص الذين يحكمون باسم الدولة.⁵

وحسب عالم الاجتماع العراقي حاتم الكعبي فإن عوامل بذاتها أدت إلى بلورة الدولة الحديثة في أوروبا منها:

- الانتقال من النظام الأوربي إلى النظام العالمي فتوسع أوروبا بسبب الحركة الاستعمارية والتجارية زاد من الاحتكاك الحضاري والاجتماعي.
- تأثيرات حركة الإصلاح الديني في دعم القومية والرأسمالية.
- مساهمة الثورة الصناعية في تفكيك النظام الاجتماعي القديم.

فهذه التحولات أنتجت اختلال كبير في المجتمعات الأوروبية وحتى في الأوساط العلمية، مما ساهم في تبلور العلوم الاجتماعية أكثر وانعكس ذلك على رؤية المفكرين للدولة بين معارضين للنظم الملكية ومؤيدين لها مثل نظرية العقد الاجتماعي هوبز ولوك والتي أدت أفكارهم حول الليبرالية إلى دعم الممارسة الديمقراطية وفق مبدأ المواطنة، بالإضافة

الدولة والهادفة الى إخراج الفرد من سيطرة العقل الديني والتقسيم الطبقي، كما تسعى الدولة في هذا الإطار إلى استيعاب الحياة السياسية بمختلف تجلياتها في إقليم معين مع توفر إطار مؤسسي بيروقراطي تم تكوينه عن طريق أشخاص موظفين لتحقيق المصلحة العامة، إن الدولة وفق هذا هي ظاهرة تسموا على كل التكوينات الاجتماعية الأخرى من طبقات وشخصيات ونقابات هدفها الأساسي هو تحقيق النظام والاستقرار هذا ما يبدوا في شكل هيمنة على المجتمع، ولكن هذه الهيمنة هي بمثابة أداء وظيفة حسب إميل دوركايم لخدمة المجتمع الحديث، في حين يرى كارل ماركس أنها في خدمة الطبقة البرجوازية والتي يفترض تفكيكها لأنها رمز للاستغلال والهيمنة⁸.

وبالإضافة الى ما سبق فإن هذه المحاولات النظرية تعكس كما يرى سمير أمين المركزية الأوربية الغربية التي قامت على الافتراض بوجود سياقات خاصة تتطور منها المجتمعات المختلفة والتي لا يمكن اعتبارها قوانين عامة تصلح للجميع في حين تطبق أن نتائجها قابلة للتعميم⁹.

المحور الثالث: ظاهرة الدولة في السياق العربي بين

التجربة الليبرالية والتجربة الإسلامية

عرفت ظاهرة الدولة في المجال العربي أشكالا كثيرة في مراحل تاريخية مختلفة كانت انعكاسا للتحويلات الثقافية والاجتماعية والتي عرفت المجتمعات العربية منذ القديم، حيث تميزت مجتمعات ما قبل الإسلام بنوع من التنظيم السياسي البدائي في صورة قبائل تحوز على مناطق جغرافية معينة متنافسة أحيانا ومتصارعة أحيانا أخرى مع قبائل في نفس النطاق الجغرافي، كانت هذه البنى التنظيمية انعكاسا لثقافة الإنسان العربي مثل الولاء للقبيلة والسعي لحمايتها وتأمين أفرادها بما لا يسمح لباقي القبائل الأخرى من السيطرة عليها أو الاستتاع لها كما تشكل آلية السلطة من وجود الشخص الذي يستحق الاحترام والطاعة بما يؤهله نسبه ومكانته في قومه للاستفادة من ولاء الأفراد له.

أولاً- بداية المفهوم الإسلامي للدولة

مع ظهور الإسلام بدأ مفهوم الدولة يكتسي بعدا اجتماعيا وثقافيا أكثر تمايزا وهرمية بما وفره العامل الديني من كيمياء جديدة جعلت من المجتمع أكثر تماسكا ومسؤولية انتقلت من

الدولة وبنائها، فهو أحد منظري العقد الاجتماعي الى جانب توماس هوبز غير أنه اختلف مع هوبز اختلافا جوهريا في فكرة التسلط والسلطة المطلقة حيث يرى جون لوك أنه لا مبرر لاستبداد الحكم مادام أن حالة الطبيعة التي كان يعيشها الأفراد هي حالة سلم وتعاون، حيث كل فرد يتمتع بحريته وفق قانون طبيعي مصدره العقل، غير أن لوك أشار إلى حالة الطبيعة رغم سلميتها إلا أنها تجعل من كل إنسان حكم وخضم في نفس الوقت ويقدم جون لوك الحكم المدني الذي ينتج بعد الانتقال من حالة الطبيعة أنه بمثابة الدواء الذي يعالج أمراض حالة الطبيعة، حيث يتنازل الأفراد عن سلطتهم في الحكم في الجرائم لصالح السلطة التشريعية التي اتفقوا على إنشائها وبهذا التنازل فإن الفرد قد منح الدولة حق استخدام قوته الذاتية في تنفيذ أحكامها حيث هذه الأحكام هي أحكامها في الأساس، فالحكم المدني حسب جون لوك هو انتقال من وضع طبيعي إلى وضع قانوني فيه قضاء وسلطة تنفذ القانون من أجل تحقيق هدف سامي هو تأمين حياة الناس، غير أن هذا الانتقال هو انتقال طوعي حيث لا يوجد إنسان مجبر على الخضوع لسلطة إنسان آخر دون رضا⁷.

لقد أصبحت أفكار لوك الأكثر انتشارا واعتقادا في الغرب عندما يتعلق الأمر بالحديث عن دولة الحقوق والحريات كمبادئ انغلو ساسونية أكثر منها عالمية، والتي تم تدويلها عن طريق آليات التواصل التاريخي من الاستعمار التقليدي إلى العولمة لتصبح النموذج الوحيد المنتصر كما صورها فرانسيس فوكوياما فيما بعد في نهاية التاريخ.

2- الدولة كنموذج لتقسيم العمل الاجتماعي: من خلال

هذا النموذج تشكل المصلحة العامة نمو ظاهرة التقسيم الاجتماعي للعمل الى تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية، يشير إميل دوركايم الى المجتمعات الصناعية التي تتسم بظهور التنمية المتوازنة بالأمن والاستقرار، إن ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي كظاهرة ديناميكية ومتغيرة ذات علاقة بالتنمية الاجتماعية والسياسية، هذا التقسيم هو الذي أنتج بنى وطبقات اجتماعية تتفاعل في أشكال سياسية جديدة للسلطة وهذا ما يعني ظهور الدولة الحديثة، هنا يرى دوركايم أن ازدياد نمو المجتمعات يؤدي إلى توسيع جانب الدولة الوظيفي، حيث نمو الدولة يتواصل ويتطور انعكاسا للتغيير والتطور الذي يمس تقسيم العمل الاجتماعي، هذا التقسيم الذي من خلاله تتكون العناصر التي تساعد على تشكيل

عوامل مهمة مثل المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وقتال قريش - قريش في غزوة بدر وأحد حيث لم تعد القبيلة بتلك القداسة التي كانت.

كما تدعم هذا الانجاز السياسي بتطور المرجعية القانونية والتشريعية وبالتالي شكلت الدولة الإسلامية التي بناها الرسول مرحلة راديكالية للنظام القبلي.

تعتبر ظاهر الدولة العربية الحديثة بالمفهوم الأوربي ظاهرة مستوردة بسبب عوامل مثل الخضوع للاستعمار الأوربي، وكذلك نتيجة المحاكاة والتقليد ويرجع هذا الأمر إلى أن الفكر العربي في القرن التاسع عشر لم يهتم بالدولة بقدر اهتمامه بمواضيع أخرى مثل الوحدة والتكامل كما طرحها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في صيغتها الدينية والأخلاقية والتي فيما بعد أخذت الصيغة اللغوية والثقافية على يد مفكرين مثل زكي الارسوزي وميشال عفلق وساطع الحصري كمفكرين قوميين، وحتى بداية القرن 19 كان المسلمون يربطون بين السياسة والأمة أي الجماعة الإسلامية الشاملة وبين الخلافة والسلطان أي الحكومة، ولقد استخدم المفكرون المسلمون في القرون الوسطى مصطلح دولة غير أنه كان للدلالة على التقلب والتداول ففي العصر العباسي كانت الدولة تحمل معنى المصير والتعاقب صعودا ونزولا وبعد العباسيين، ومع التطورات الثقافية والسياسية أصبحت تعني السلالة الحاكمة إلى أن وصلت اليوم إلى معنى الدولة ومرورا بفكر الأفغاني وعبده فإن الدولة كانت تعني الأمة الإسلامية والحاكم الإسلامي وسلوكه الحسن¹⁰.

ووصولاً إلى عبد الرحمان الكواكبي الذي ركز على فكرة الجامعة الإسلامية بصفتها رباطاً دينياً بينما استخدم مصطلح الأمة بمعنى ديني - اثني ، ثم استخدم مصطلح الوطن كما أنه تناول الفرق بين السياسة وإدارة الدين والسياسة وإدارة المملكة التي لم تتحقق حسبه إلا في العصر الراشدي وفترة حكم عمر بن عبد العزيز، ومع القرن 19 اتجه العرب لتبني المظاهر البنيوية للدولة والبيروقراطية على النمط الأوروبي، ولكن دون التركيز على أخلاقيات الخدمة العامة والعمل الجمعي أو حتى مفهوم الحرية الذي كان المفكرون الغربيون يربطونه بنمو الدولة الحديثة فحسب مفكرين أمثال خير الدين باشا كانت الحرية تأتي بعد العدل،

الحفاظ على الأرض إلى فكرة الحفاظ على الدين، هذا ما انعكس على فعالية التنظيم المؤسسي والوظيفي للدولة الإسلامية الجديدة بسبب مجموعة من الآليات كالزكاة وبيت مال المسلمين والجزية والجهاد، كما انعكس دور العامل الديني على ثقافة الاستقرار والسكينة بالمفهوم الروحي وعدم تشتت البنية القارية كونها ارتبطت بشخصية مقدسة كالنبي أو شخصيات رشيدة مثل الخلفاء الراشدين فيما بعد.

ورغم هذا التحديد لدور الإسلام في بلورة مفهوم الدولة إلا أنه يبقى مفهوم غير محدد نظراً لتداخل كثير الدلالات الإيديولوجية والسياسية والمعرفية فيه، فالدولة في الإسلام أخذت دلالات مثل الدولة التاريخية والتي تعبر عن المرحلة التاريخية من العصر الوسيط إلى بداية التاريخ المعاصر، ثم الدولة التي تحكم بالشريعة بالإضافة للدولة بالمفهوم الجغرافي وهي تلك التي انتشرت في الجغرافيا الإسلامية والعربية باختلاف مرجعياتها الدستورية والقانونية، هذا التنوع هو أول مؤشر على صعوبة تقديم مفهوم في السياق الإسلامي وهو ما يحدد لغاية اليوم طبيعة العلاقة بين الإسلام والسياسة والدولة والمجتمع كعلاقة غامضة غير أن هنا كجملته من الأفكار لتحديد مفهومها:

فلقد أدى ظهور الإسلام في البيئة القبلية إلى تفكيك وبدرجة معينة استقرار الجماعة القبلية حيث تكونت جماعة سياسية بعد هجرة الرسول إلى المدينة كجماعة موازية وأكثر تعددية على مستوى الدين والنسب القبلي.

كما أن الإجماع السياسي الذي أنتجه العامل الديني ساهم في نقل العضوية الاجتماعية من سلطة القبيلة إلى تعاقد سياسي جديد يقوم على قيم جديدة لم تكن واضحة من قبل، مثل المصير المشترك ومفهوم السلطة ومفهوم المرجعية التشريعية والحكم الذي انفرد به الرسول محمد.

هذا هو ما شكل السياق الذي تكونت فيه فكرة الدولة في المجال الإسلامي خاصة بعد حادثة الصحيفة التي أسست لهذا الكيان الجديد، الذي يقوم على السلم والأمن مع بناء علاقات جديدة بين المؤمنين أنفسهم وبين المؤمنين وغيرهم حيث لا ظلم ولا عدوان بين مكونات الجماعة الجديدة، وتحييد العنف كوسيلة لحل الخلافات ومع مرور الزمن تشكلت دولة المدينة مقابل تراجع هيمنة القبيلة بسبب

الكتابات الإسلامية المتأخرة لم تتخلى عن مبادئ التفكير حول الدولة تحت ضغوط الحداثة الأوروبية أو تعميم نموذج الدولة الوضعية بل يكاد يتفق معظمهم على أن لا حدود لإقليم الدولة في الإسلام التي تتسع باستمرار بسبب الدعوة الإسلامية، فالروابط المادية لا تكاد تعوض الروابط الدينية في نشأة الدولة بالمفهوم الإسلامي¹².

ثانياً- إشكاليات فراغ النموذج الإسلامي من الدولة:

أدى تغييب التراث الإسلامي والعربي حول الدولة الى نتيجتين متعارضتين:

هيمنة النموذج الغربي للدولة الحديثة على المجال الجغرافي والثقافي العربي والإسلامي، في ظل اختلاف بين الخصوصيات التي تميز كل مجال عن الآخر مثل الخصوصية الدينية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما بينته مؤشرات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعلمانية كمفاهيم تتبع ظاهرة الدولة الوضعية التي ظهرت في الغرب: كما أدت محاولة تطبيق وتعميم هذا النموذج الحداثي إلى ظهور النتيجة الثانية.

ظهور نموذج الدولة الإسلامية بالمفهوم المذهبي وليس بالمفهوم الفقهي دون أي استرشاد بالفقه الإسلامي حول الحكم والسلطة والشرعية، بل وفق تفهيم للدين مثل ظاهرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والذي طرح نفسه كبديل للدولة القائمة ورفع فكرة الدولة الجديدة على باقي التنظيمات المنافسة وفق مبدأ الولاء والبراء¹³، وما صاحبها من إقصاء لكل ما هو مخالف لذلك الفهم، بالرغم من اعتمادها لمنطوق ديني من أجل تغذية شرعيتها وهيمنتها وإطار مؤسساتي مثل أركان الخلافة والقصاص ودار السلم ودار الحرب، غير أنها أهملت مقاصد الشريعة الإسلامية مما أصبح هناك ما يعرف بطابع الأزمة لعلاقة الدولة مع المجتمع حيث الدولة العربية في معظم حالاتها لا تمثل المجتمع الذي يحتضنها¹⁴.

المحور الرابع: نحو بناء نظرية عربية للدولة:

أولاً- أزمة نظرية الدولة العربية والإسلامية

وتعتبر كتابات عبدالله العروي مهمة في هذا السياق حيث رأى أن الدولة العربية تفتقد لنظرية في الحرية ويرى أن المفهوم العربي التقليدي للدولة يقوم على التقلب وتعاقب السلطة والثروة، وهذا ما جعلها تقوم على النزاع والقسر وهي عرضة للتهديد المستمر وغير محكومة بالقيم الأخلاقية، وهذا عكس حالتها في النص القرآني والنبوي كما أنها عكس المفهوم الأوربي للدولة خاصة المفهوم الهيجلي والفيوري، حيث أنها أي الدولة مجموعاً كلياً للأدوات التي تستهدف عقلنة المجتمع، ويضيف العروي أن الدولة العربية الحديثة هي نتيجة عاملين أو مسارين الأول هو التطور الطبيعي للدولة السلطانية الاستبدادية، والثاني هو العملية الإصلاحية التي قامت على محاكاة النموذج الغربي في التنظيمات والاتصالات والبيروقراطية الإدارية والزراعية والتجارة، وكانت بداية هذه الإصلاحات في الحكم العثماني ثم مرحلة الاستعمار الأوربي لغرض توسيع السوق الامبريالية، وحسب العروي فإن هذه التغييرات لم تصل إلى الفرد العربي ورؤيته للسلطة وان الدولة القومية الحديثة هي تعبير عن الإرادة العامة والأخلاق العامة وهذا بسبب أن تلك الإدارة كانت أجنبية مما صعب من تغلغل الدولة في المجتمع حيث بقيت الدولة غريبة وبقيت التيارات القومية للدولة متعلقين بالحالة المثالية التي لم تتجسد، كما بقيت التيارات الإسلامية متمسكة بدورها بمفاهيم الأمة والخلافة¹¹.

و الدولة في الإسلام كما جاء في المدارس الإسلامية المختلفة تختلف عن نظيرتها لدى الليبراليين والماركسيين حيث يتباين النموذجين من حيث مبررات وأهداف وجود الدولة أصلاً، إلا فيما يتصل بالوظائف المتمثلة في الصالح العام وحفظ بقاء الفرد ومصالحه الخاصة بما لا يتعارض والجماعة فالغاية من وجود الدولة الإسلامية هو تطبيق الشريعة الإسلامية حيث لا فصل بين الدين الذي يعبر عن علاقة الله بالإنسان وبين الدولة وما تعبر عنه من مصالح دنيوية، فهذه الدولة تستمد أهدافها ومبادئها ومركزاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية من الدين الإسلامي، عكس الدولة الوضعية التي قامت في أوروبا والتي تكاد تنسلخ من كل ما هو ديني ويمتد هذا الاختلاف بينهما إلى طبيعة التوازن الذي يكاد يميز الدولة في نسختها الإسلامية بين ماهو مادي ومعنوي وبين ماهو فردي واجتماعي، في حين نجد الطرح الماركسي أو الليبرالي يغلب أحد الجوانب على الأخرى، وحتى

تكاد تمتلئ الفلسفة الإسلامية بمحاولات التنظير للدولة كما قدمتها كتابات المفكرين الأوائل، أمثال الفرائي في المدينة الفاضلة وابن تيمية في السياسة الشرعية وغيرها من المحاولات التي توزعت بين جغرافية المنطقة العربية عبر تاريخ الإسلام منذ القديم ولغاية اليوم، غير أن القطيعة التي عرفتها الحضارة الإسلامية بعد سقوط الأندلس وانهايار الإمبراطورية العباسية ثم التشتت السياسي الذي امتد لغاية الاستعمار الأوربي كان له دور كبير في توقف الأجندة البحثية في مختلف المجالات العلمية بما فيها علم السياسة، في مقابل انتشار الفكر السياسي الغربي وهيمنة نموذج الدولة الوضعية وقدرتها على ملئ الفراغ الحضاري والعلمي الإسلامي.

ثانيا - من بناء النظرية إلى بناء الدولة:

تتعدد الوصفات التي تقدم من أجل بناء نظرية عربية وإسلامية للدولة من عدد كبير من الباحثين في الجامعات ومراكز البحث العربية والإسلامية، والمهم هنا ليس استعراض تلك المحاولات وليس طبيعة الأفكار والإيديولوجيات التي تصلح أو لا تصلح لبناء دولة عربية أو إسلامية، بل المهم هو إدراك المشكلة في حد ذاتها وتفكيكها والإجابة عن سؤال مهم بدوره والمتمثل في: هل المحاولات النظرية هي الحل لتلك الإشكالية؟ فهل المشكلة هي في طبيعة الأفكار التي تلائم الواقع العربي والإسلامي أم هي قبل ذلك متعلقة بغياب الإدراك لازمة نابعة من هيمنة التفسير الغربي على التفسير العربي والإسلامي؟ وبالتالي هي متعلقة بالجوانب الاستيمولوجية والمفاهيم التي تؤسس لبناء النظرية، والتي هي في الغرب تفردت في إيجاد ما يلائمها من أدوات استيمولوجية ومعرفية ومفاهيمية، حيث الدولة كما قدمها فلاسفة العقد الاجتماعي أو الفلاسفة الألمان مثل هيجل وكارل ماركس أو ماكس فيبر اعتمدت على رؤية عقلية نابعة من خصوصية المجتمعات الغربية، وهذا ما جعلها تنجح في التأسيس لظاهرة الدولة كما نجحت في بناء نظرية لها، إن الخطوات التي يمكن الانطلاق لبناء نظرية عربية وإسلامية للدولة هي مايلي:

- إدراك الباحثين في المجال العربي والإسلامي للآثار التي ينتجها غياب نظرية عربية وإسلامية للدولة.

تطرح جملة من الأفكار للإجابة عن أهم سؤال حول النظرية السياسية الإسلامية عموما ونظرية الدولة خصوصا، هذا السؤال هو: لماذا لا توجد نظرية عربية أو إسلامية للدولة الحديثة على غرار الدولة الوضعية في الغرب؟ ومن الإجابات المحتملة ما يلي:

هل المشكلة الأساسية تكمن في عقم الفكر السياسي الإسلامي نفسه وعدم قدرته على إنتاج أفكار ونظريات للدولة وبناء الدولة؟

هل سبب غياب نظرية إسلامية للدولة مرتبط بغياب النخب ذات التوجه الإسلامي مما يؤثر ضعفا على الدراسات الإسلامية ذات العلاقة؟

هل غياب نظرية إسلامية للدولة هو بسبب هيمنة كل من النموذج الغربي سواء في انتشار نموذج الدولة الوضعية وهيمنة الفكر السياسي الغربي؟

هل غياب نظرية إسلامية للدولة هو نتيجة حتمية لوجود أنظمتها سياسية غير ديمقراطية تسعى للاستفادة من مزايا الوضع القائم وعلاقات التبعية مع الغرب؟

هل غياب نظرية عربية أو إسلامية للدولة الحديثة هو انعكاس لأزمة العلوم الاجتماعية والإنسانية بسبب القطيعة الحضارية والمعرفية التي ميزت تاريخ العلم في المنطقة العربية والإسلامية؟

قد قامت الدراسات التي تناولت موضوع الدولة في الوطن العربي بتطوير واستخدام عدة مفاهيم لمقاربة هذا الموضوع منها على سبيل المثال: الدولة التسلطية أو الاستبدادية والتي تشكل عائقا أمام التحليل السياسي المستقل حيث تحاول إظهار التماسك والقوة وإخفاء منهجية صنع القرار وإخفاء الانقسامات ومحاولة إظهار جبهة موحدة¹⁵ في عملية البحث العلمي والتحليل السياسي.

كل هذه الأسئلة تشكل مداخل لمناقشة أزمة نظرية الدولة في المجال العربي والإسلامي كما أن لكل سؤال مما سبق قدر من الإجابة عن السؤال المركزي، باستثناء عدم قدرة الفكر السياسي الإسلامي على توليد نظرية للدولة حيث مما لا شك فيه أن الفلسفة الإسلامية والتاريخ الإسلامي يثبت العكس بل

أما التوصيات:

- إعادة قراءة التراث العربي والإسلامي قراءة نقدية وبنائية خاصة فيما يتعلق بالشق السياسي.
- لا يمكن لثنائية الإدراك - النقد من النجاح من دون مجال سياسي يدعمها والمتمثل في دعم وتبني السلطة في المنطقة العربية لهذا الثنائية، وما يعزز هذا الطرح هو النجاح الذي بلغته نظريات الدولة الماركسية أو الليبرالية عند ما تم إنتاجها في مجالات سياسية داعمة كالاتحاد السوفياتي سابقا فيما يتعلق بالماركسية أو الو م الأمريكية وأوروبا الغربية فيما يتعلق بالليبرالية.
- صياغة مفاهيم سياسية تعكس السياق الحضاري والمعرفي العربي والإسلامي، كتأسيس لعلم سياسة عربي وإسلامي.
- نقد المفاهيم الغربية والاستفادة من فعاليتها دون إلغائها لتفكيك الهيمنة المعرفية.

. قائمة المراجع:

• الكتب:

1. عبد الله العروي: مفهوم الدولة، (ط10)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2014.
2. عبدالله إبراهيم: المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات منظور نقدي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1997.
3. نزيه الأيوبي: تضخيم الدولة العربية ترجمة: أمجد حسين المنظمة العربية للترجمة بيروت 2010.
4. عمر جمعة العبيدي: اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، (ط1) دار الجنان، عمان، 2013.
5. أحمد بوعشرين الانصاري: مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي : دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سلسلة دراسات، الدوحة، ابريل 2014.
6. دلال غسان الخيري: النظريات السياسية ، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2013،

• المقالات:

1. بتول حسن: مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد العدد 43.

خاتمة:

إن بناء نظرية للدولة تحاكي الخصوصية الثقافية لمجتمع ما تعتبر طريق سالك يؤدي لنجاح تلك النظرية على أداء وظيفتها التفسيرية، وبالتالي مساعدتها على بناء دولة يستوعب تلك الخصوصية، كما أن الفشل الذي يلحق ببناء نظرية ينبع من الفجوة التي تضيق وتتسع بين التشخيص النظري والواقع المدروس وتزيد تلك الفجوة اتساعا عند ما يغيب الإدراك حول تلك الفجوة، فالكثير من النظريات الغربية بالرغم من تماسكها العلمي ونجاحها في سياقها الثقافي الذي أنتجت فيه لم تلق نفس النجاح في سياقات ثقافية غير غربية رغم فرضها بآليات سواء علمية أو غير علمية الأمر الذي أنتج نظريات غير محايدة علميا وأنماط دول غير قابلة للتفسير النظري،

النتائج المتوصل إليها

- هناك اكتمال في نظرية الدولة في الغرب انعكس على فعالية التفسير الواقعي لظاهرة الدولة الغربية
- هناك ضعف في نظرية الدولة في المجال العربي بسبب القطيعة المعرفية في الحضارة العربية والإسلامية، انعكس على وظيفة التفسير النظري لظاهرة الدولة العربية.
- هيمنة النموذج الغربي في التفسير هو امتداد لهيمنة النموذج المعرفي والحضاري الغربي.

2. إبراهيم خليل العلاف: الدولة في الفكر الغربي الحديث: رؤية تاريخية: مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق 12/5.
3. عزمي بشارة: تنظيم الدولة المكنى داعش: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 35، نوفمبر 2018.

1. Roger owen: State , power and politics in the making of the modern middle east , th3 routledge london. 200.4
2. Berger Peter / .Luckmann Thomas ,.La construction de la Réalité. Paris, Masson/Armand Colin . 1996

المراجع باللغة الأجنبية

الهوامش

- ¹ عبدالله العروي: مفهوم الدولة، (ط10)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2014، ص17.
- ² عبدالله إبراهيم: المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات منظور نقدي الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1997 ص5.
- ³ دلال غسان الخيري: النظريات السياسية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص59.
- ⁴ Berger Peter .Luckmann Thomas .La construction de la Réalité. Paris, Masson/Armand Colin . 1996
- ⁵ إبراهيم خليل العلاف: الدولة في الفكر الغربي الحديث: رؤية تاريخية دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق 12/5.
- ⁶ المرجع نفسه.
- ⁷ أحمد بوعشرين الانصاري: مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي : دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سلسلة دراسات، الدوحة، ابريل 2014، ص15.
- ⁸ غازي فيصل حسين: التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 50-51.
- ⁹ إبراهيم، مرجع سابق، ص19.
- ¹⁰ نزيه الايوبي: تضخيم الدولة العربية، ترجمة: أمجد حسين المنظمة العربية للترجمة بيروت 2010، ص 72.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص، 75.
- ¹² بتول حسن: مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد43، ص ص 149-170.
- ¹³ عزمي بشارة: تنظيم الدولة المكنى داعش: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 35، نوفمبر 2018، ص7-13.
- ¹⁴ عمر جمعة العبيدي: إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، (ط1) دار الجنان، عمان، 2013، ص 47
- ¹⁵ Roger owen. State : power and politics in the making of the modern middle east . th3 routledge london . 2004 . p31